الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

No. 4499 | الأحد | 21 رجب 1444 هـ | 12 فبراير 2023 م | السنة الخامسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

تساهم في توسعة فجوات الاقتصاد الهيكلية

«الشال»: ارتفاع النفقات العامة مخالف لكل نوايا الإصلاح الاقتصادي المعلنة

استدامة المالية العامة مستحيلة والحكومة الجديدة ستطالب بالاقتراض من السوق العالمي أو السحب من احتياطي الأجيال القادمة

ارتفاع عدد حسابات التداول النشطة 0.6 % ما بين نهاية ديسمبر 2022 ونهاية يناير 2023

المؤشرات المالية لبنك بوبيان

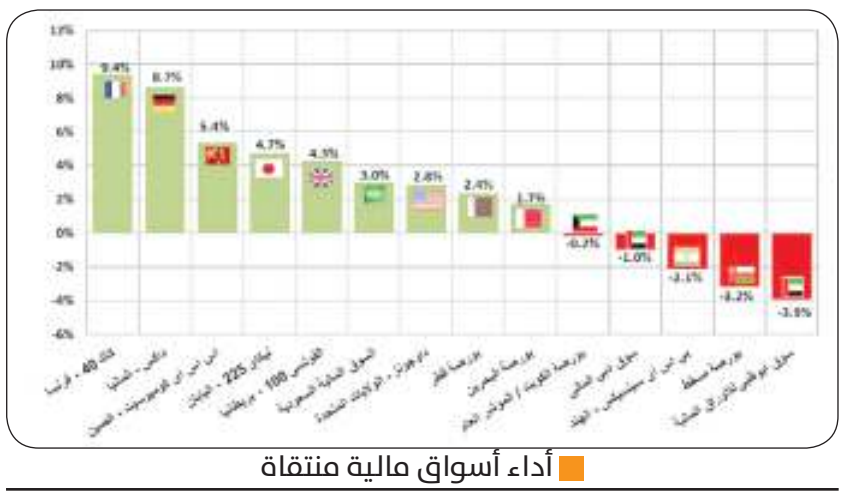

أداء أسواق مالية منتقاة

بنك بوبيان يحقق 54.3 مليون دينار أرباحا صافية خلالً نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2023/2024 جاء مخالفاً لكل المعلن من نوايا الإصلاح المالي شاملاً ما نص عليه برنامج الحكومة الحالية، تلك المخالفة قاطعة عند استعراض ملخص الأرقام، وهي صحيحة أيضاً عند استعراض نقاط المقدمة الأربع، وجميعها خاطئة. في جانب الأرقام، انخفضت تقديرات الإيرادات العامة بنسبة 14.2 %، بينما اتجهت النفقات العامة إلى زيادة غير مسبوقة وبنسبة 11.7 % خلافاً لمنطق الأمور، وخطورة ذلك المؤشر تكمن في إقراره بأن النفقات العامة خرجت عن السيطرة ولم تعد مرنة وسوف ترتفع في المستقبل مهما انخفضت الإيرادات العامة.

وتحليل تفاصيل تلك الأرقام يؤكد بشكل قاطع بأن ارتفاع النفقات العامة ليس فقط غير مسبوق وغير مستدام، وليس فقط معاكس لنوايا الإصلاح المالي، وإنما هو أيضاً مخالف لكل نوايا الإصلاح الاقتصادي، ويعمل على توسعة فجوات الاقتصاد الهيكلية. فالنفقات الجارية ارتفعت مساهمتها في إجمالي النفقات العامة من 87.5 % للسنة المالية الحالية 2022/2023، إلى 90.5 % في مشروع الموازنة القادمة، ذلك يعني أن الأموال المتاحة لخلق فرص عمل وإصلاح التعليم والخدمات الصحية والبنى التحتية، أي تنمية الموارد المالية والبشرية، تتلاشى لحساب توزيع الموارد المتاحة حالياً. وعدم استدامة سوق العمل ببلوغ نصيب الرواتب والأجور والدعوم ما نسبته 79.3 % من جملة النفقات العامة في مشروع الموازنة القادمة مقابل 74.7 % في الموازنة الحالية، يعني تهديداً حقيقياً بالبطالة السافرة والمتنامية لصغار الشباب والشابات القادمين قريباً إلى سوق العمل.

لقد كنا متفائلين في فقرة من تقريرنا الأسبوع قبل الفائت عندما افترضنا بأن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2023/2024 سوف يبدأ من جملة نفقات عامة بحدود 23 مليار دينار كويتي بعد وفر بنحو 0.5 مليار دينار كويتي عند صدور الحساب الختامي. وقد افترضنا تبني حصافة مالية تفرضها ظروف واقع هبوط أسعار وإنتاج النفط ومأزق عدم استدامة سوق العمل. وأن تلك الحصافة سوف تعني ارتفاع معدل النفقات العامة في الخمسة عشر سنة القادمة بمعدل هو الأدنى تاريخياً أو بنحو 62 % كما حدث بعد تحرير الكويت. وتلك الفرضيات المتحفظة خلصت إلى حاجة الكويت إلى نحو 37 مليار دينار كويتي لتغطية نفقاتها العامة بحلول السنة المالية 2036/2037، ومع تغير الأساس في مشروع الموازنة القادمة إلى 26.3 مليار دينار كويتي، سوف تحتاج الكويت في السنة المالية 2036/2037 إلى نحو 43 مليار دينار كويتي لتغطية نفقاتها العامة، ذلك يعني أن استدامة المالية العامة مستحيلة. ومالم يتغير نهج تشكيلها، سوف تطالب الحكومة الجديدة بالسماح لها بالاقتراض من السوق العالمي أو السحب من احتياطي الأجيال القادمة لشراء بعض الوقت وتعميق ضرر المالية العامة، وإن تحقق لها ذلك، سوف تقود البلد إلى مأزق مالي واقتصادي قد يستحيل تجاوزه.

وعودة إلى النقاط الأربع في المقدمة التسويقية لمشروع الموازنة، وكلها خاطئة كما أسلفنا، فالإيرادات العامة لم ترتفع نتيجة جهد أو إصلاح كما نصت النقطة الأولى، وإنما مجرد تغيير في قيود محاسبية. ثانيها كان الحديث عن تحفظ حصيف للحكومة في تقدير سعر برميل النفط الكويتي في مشروع الموازنة عند 70 دولار أمريكي، وهو أمر ليس له أي معنى، فأسعار وإنتاج النفط متغيران يحكمهما متغيرات سوق النفط، وهما خارج قدرة السلطات المحلية على التأثير عليهما. وثالثها التحجج بأن ضمن النفقات العامة استحقاقات متأخرة لوزراتي النفط والكهرباء، وهي في الواقع نفقات مستحقة تأخر سدادها، ولو دفعت في وقتها لرفعت من مستويات الإنفاق السابقة بنفس الرقم البالغ 1.064 مليار دينار كويتي، وتظل تمثل 38 % من زيادة النفقات العامة في مشروع الموازنة، والباقي أو 62 % نفقات جارية جديدة، وضمن الباقي شراء إجازات كل العاملين في القطاع العام وهي بدعة فريدة من نوعها في العالم. ورابعها كلام مناقض لكل ما نطقت به أرقام المشروع، ومحتواه هو أن الدولة تتبع خطة محكمة لزيادة الإيرادات غير النفطية وإصلاح وتقنين وترشيد وزيادة كفاءة الإنفاق، ولم نرى في المشروع سوى إتجاها معاكساً لمنطق تلك الجملة.

خصائص التداول في بورصة الكويت

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول للسوق الرسمي لشهر يناير 2023"، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفئة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 36.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (45.5 % يناير 2022)، و33.9 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (46.5 % يناير 2022). واشترى المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 378.366 مليون دينار كويتي، بينما باعوا أسهماً بقيمة 356.816 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم شراءً وبنحو 21.550 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 36.2 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (23.6 % يناير 2022) و32.7 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (26.6 % يناير 2022). وقد باع أسهماً بقيمة 380.926 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 343.866 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعاً وبنحو 37.060 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه كان ارتفاع مشترياتهم وانخفاض مبيعاتهم، فقد استحوذ على 26.7 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (23.9 % يناير 2022) و22.4 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (24.5 % يناير 2022). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 280.666 مليون دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 235.828 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر شراءً وبنحو 44.844 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 7.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (5.4 % يناير 2022) و4.7 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (4.0 % يناير 2022). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 78.782 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 49.448 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 29.334 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ اشتروا أسهماً بقيمة 884.618 مليون دينار كويتي مستحوذين بذلك على 84.1 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.1 % يناير 2022)، في حين باعوا أسهماً بقيمة 883.941 مليون دينار كويتي مستحوذين بذلك على 84.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (88.6 % يناير 2022)، ليبلغ صافي تداولاتهم شراءً بنحو 676.907 ألف دينار كويتي، ومن خصائصها أيضاً على مستوى التداول المحلي بداية تحول تدريجي إلى غلبة للتداولات المؤسسية على حساب التداولات الفردية وهو تطور إيجابي إن استمر.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 14.3 % (10.9 % يناير 2022) واشتروا ما قيمته 150.988 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 132.905 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 12.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (6.8 % يناير 2022)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر شراءً بنحو 18.082 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 3.4 % (4.6 % يناير 2022) أي ما قيمته 35.498 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 1.6 % (3.0 % يناير 2022) أي ما قيمته 16.739 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون بيعاً وبنحو 18.759 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 84.0 % للكويتيين، 13.5 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.5 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 87.4 % للكويتيين، 8.8 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.8 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في يناير 2022 أي زيادة ملحوظة في نسبة تملك الأجانب. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس ونصيبهم في ازدياد، ولازالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بنحو 0.6 % ما بين نهاية ديسمبر 2022 ونهاية يناير 2023، مقارنة بارتفاع أكبر بنسبة 1.1 % ما بين نهاية ديسمبر 2021 ونهاية يناير 2022. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يناير 2023 نحو 17،809 حساباً أي ما نسبته 4.3 % من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 17،702 حساباً في نهاية ديسمبر 2022 أي ما نسبته 4.2 % إجمالي الحسابات من الشهر ذاته.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة

بعد أداء مختلط لأسواق العينة خلال عام 2022 حيث تم اقتسام الأداء مناصفة ما بين 7 أسواق رابحة و7 أخرى خاسرة، كانت الغلبة للأداء الإيجابي لشهر يناير 2023، حيث بلغ عدد الأسواق الرابحة 9 أسواق مقابل 5 أسواق خاسرة مقارنة بأداء عام 2022. وطال الأداء الإيجابي غالبية الأسواق الناضجة والناشئة، بينما اتجه غالبية الضرر لـ 4 أسواق خليجية من أصل 5 خاسرة على مستوى العينة.

أكبر الرابحين في شهر يناير كان السوق الفرنسي الذي حقق مؤشره مكاسب بنحو 9.4 %، بعد أن كان ثالث أكبر الخاسرين في عام 2022 فاقداً نحو 9.5- %. ثاني أكبر الرابحين كان السوق الألماني بمكاسب بنحو 8.7 %، بعد أن حقق ثاني أعلى مستوى للخسائر بنحو 12.3- % خلال العام الماضي. تلاهما في الارتفاع، السوق الصيني بمكاسب بحدود 5.4 %، بعد تحقيقه أكبر الخسائر في عام 2022 بنحو 15.1- %. وحقق السوق الياباني مكاسب بلغت نحو 4.7 %، وجاء بعده السوق البريطاني وبنحو 4.3 % ثم السوق السعودي بنحو 3.0 %، ومن ثم السوق الأمريكي لمؤشر داو جونز وبورصتا قطر والبحرين بمكاسب بنحو 2.8 %، 2.4 % و1.7 % على التوالي.الخاسر الأكبر في شهر يناير كان سوق أبوظبي الذي فقد مؤشره نحو 3.9- %، بعد تحقيقه مكاسب هي الأعلى في العام الماضي وبنحو 20.3 %. تلته بورصة مسقط بخسائر بحدود 3.2- %، وكانت ثاني أكبر الرابحين خلال عام 2022 بمكاسب بنحو 17.6 %. وتبعهم في الانخفاض السوق الهندي بفقدانه نحو 2.1- %، ثم سوق دبي بنحو 1.0- %، وكانت بورصة الكويت أقل الخاسرين خلال يناير 2023 بفقدان مؤشرها العام نحو 0.2- %.

ومع رفع الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي في بداية فبراير بربع النقطة المئوية (4.50 % – 4.75 %)، ما يعني أنه لا زال يعتقد أن التضخم بات تحت السيطرة وأن ارتفاع الفائدة في مارس سوف يكون بنفس النسبة لنفس السبب، ومع بداية تعديل تقديرات نمو الاقتصادات الرئيسية في العالم إلى الأعلى كما حدث في تقرير صندوق النقد الدولي لشهر يناير، نعتقد أن الأسواق الناضجة والناشئة سوف يغلب على أدائها في شهر فبراير تحقيق المكاسب. ولأن أحد أهم مبررات تلك المكاسب للأسواق الناضجة والناشئة هي التوقعات بانخفاض أسعار الوقود بشكل عام والنفط بشكل خاص، ربما تكون الغلبة لتحقيق خسائر طفيفة لغالبية أسواق الخليج، فالأسواق الرابحة كثيراً في عام 2022 قد تستمر في التصحيح، والأسواق ضعيفة الأداء أو الخاسرة قد تحقق بعض المكاسب.

نتائج بنك بوبيان 2022

أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً صافية (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 54.3 مليون دينار كويتي، مسجلاً ارتفاعاً بنحو 6.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 13.2 %، مقارنة بنحو 48 مليون دينار كويتي في عام 2021. ويُعزى هذا الارتفاع، إلى انخفاض جملة المخصصات بقيمة 7.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 14.1 %، وارتفاع ضئيل للربح التشغيلي بحدود 25 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 0.02 %، وخُصم من ارتفاع الأرباح الصافية ارتفاع قيمة الضرائب بنحو 851 ألف دينار كويتي أو بنسبة 46.3 %. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة بمساهمي البنك خلال الفترة (2008–2022):

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 13.6 مليون دينار كويتي أي نحو 7.2 %، ليصل إلى 201.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 187.8 مليون دينار كويتي لعام 2021. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 9.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 6.2 %، ليصل إلى 167.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 157.5 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 4.3 مليون دينار كويتي وبنسبة 25.8 %، بينما انخفض بند إيرادات الاستثمار بقيمة 2 مليون دينار كويتي وبنسبة 23.1 %.وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 13.6 مليون دينار كويتي وبنسبة بلغت نحو 15.5 %، وصولاً إلى نحو 100.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 87.2 مليون دينار كويتي لعام 2021، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 50.1 % بعد أن كانت نحو 46.5 %. وانخفض مخصص انخفاض القيمة بنحو 7.1 مليون دينار كويتي أي بنسبة 14.1 % كما أسلفنا، وصولاً إلى نحو 43.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 50.7 مليون دينار كويتي. والحصيلة تفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى 27.0 % مقارنة بنحو 25.5 % لعام 2021.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 528.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 7.2 %، ليصل إلى نحو 7.881 مليار دينار كويتي مقابل 7.352 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2021. وضمنه ارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بما قيمته 400.4 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 7.3 %، وصولاً إلى نحو 5.914 مليار دينار كويتي (75 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 5.513 مليار دينار كويتي (75 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2021. وبلغت نسبة تمويلات إسلامية للعملاء إلى إجمالي الودائع نحو 96.0 % مقارنة بنحو 91.7 %. وارتفع بند النقد والأرصدة لدى البنوك بنحو 182.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 52.1 %، وصولاً إلى نحو 533.2 مليون دينار كويتي (6.8 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 350.5 مليون دينار كويتي (4.8 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2021.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 299.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.5 %، لتصل إلى نحو 6.901 مليار دينار كويتي بعد أن كانت نحو 6.602 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2021. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.6 % مقارنة بنحو 89.8 % في عام 2021.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك سجلت أداءً مختلطاً مقارنة مع نهاية عام 2021. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 8.5 % مقارنة بنحو 9.0 %. وثبت مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) عند نحو 0.7 % للفترتين. بينما ارتفع مؤشر العائد على رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 15.7 % مقارنة بنحو 15.4 %. وارتفعت كذلك ربحية السهم (EPS) إلى نحو 14.18 فلس مقابل نحو 12.35 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/E) نحو 56.3 ضعف مقارنة بنحو 64.0 ضعف (أي تحسن)، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم (EPS) بنسبة 14.8 % مقابل ارتفاع أقل لسعر السهم السوقي وبنسبة 1.0 % عن مستواهما في نهاية عام 2021. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 3.7 مرة مقارنة بنحو 4.5 مرة. وأعلن البنك عن نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 6 % من القيمة الإسمية للسهم أي ما يعادل 6 فلس وتوزيع 6 % أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 0.75 % على سعر الإقفال في نهاية عام 2022 والبالغ 798 فلساً كويتياً للسهم الواحد.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 666.4 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 3.3 نقطة ونسبته 0.5 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 7.8 نقطة أي ما يعادل 1.2 % عن إقفال نهاية عام 2022.

جدول مؤشر الشال لـ 30 شركة مدرجة في البورصة